العرب
السبت 2021/11/06
السنة 44 العدد 12232

إدارة بايدن توافق على صفقة صواريخ كبرى للرياض

الرياض – قررت وزارة الخارجية الأميركية الموافقة على صفقة أسلحة كبرى مع المملكة العربية السعودية تبلغ قيمتها 650 مليون دولار، في خطوة تعكس حرص إدارة جو بايدن على الحفاظ على العلاقات العسكرية المتقدمة مع المملكة، بالرغم من كل ما يثار عن تحفظات لديها حيال بعض القضايا الحقوقية.

وتشمل الصفقة 280 صاروخا جو-جو متقدما متوسط المدى من طراز "إيه.آي.إم-120سي-7/سي-8" و596 قاذفة صواريخ من طراز "إل.إيه.يو-128، إلى جانب حاويات ومعدات دعم وقطع غيار ودعم هندسي وفني من الحكومة الأميركية ومن الشركة المتعاقَد معها.

وتستهدف الصفقة تعزيز القدرات الدفاعية الجوية للمملكة، التي تتعرض أراضيها لهجمات صاروخية متكررة من قبل المتمردين الحوثيين الموالين لإيران في اليمن.

وتعتبر هذه الصفقة الثانية للسعودية في عهد الرئيس بايدن، حيث كانت الصفقة الأولى بمبلغ 500 مليون دولار، وجرت الموافقة عليها في سبتمبر الماضي وتستهدف تقديم خدمات صيانة لمجموعة واسعة من طائرات الهليكوبتر، ومنها أسطول مستقبلي من طائرات "سي.إتش-47دي شينوك".

وقالت وزارة الخارجية الأميركية الخميس إن الرياض طلبت الحصول على 280 صاروخا من طراز "إيه آي إم-120سي" ومعداته، وأضافت في بيان أن الإدارة الأميركية أعلمت الكونغرس قرارها بقبول الطلب.

وأوضح المتحدث باسم الخارجية الأميركية أن الصفقة "تتماشى تماما مع تعهد الإدارة بالشروع في دبلوماسية لإنهاء الصراع في اليمن". وقال إن الصواريخ الجو-جو تضمن أن تكون لدى "السعودية الوسائل للدفاع عن نفسها من الهجمات الجوية للحوثيين".

ولفت المسؤول الأميركي "لقد شهدنا زيادة في الهجمات عبر الحدود ضد المملكة العربية السعودية خلال العام الماضي".

> **650**
> مليون دولار قيمة صفقة الأسلحة التي وافقت عليها وزارة الخارجية الأميركية

واعتبر أن "صواريخ إيه.آي.إم-120سي السعودية لعبت دورا رئيسيا في اعتراض هجمات الطائرات المسيرة المتعددة التي عرضت القوات الأميركية للخطر وهددت أكثر من 70 ألف مواطن أميركي في المملكة".

وتابع المتحدث أن هذا النوع من الصواريخ "لا يستخدم ضد أهداف برية"، وذلك ردا على الاتهامات الموجهة للولايات المتحدة بالتخلي عن تعهداتها لجهة عدم تمكين المملكة من معدات وأسلحة ذات طابع هجومي.

وأردف أن صفقة الصواريخ "ستسمح للمملكة العربية السعودية بتجديد مخزونها و(للولايات المتحدة) احترام التزام الرئيس بدعم الدفاع عن الأراضي السعودية".

وأمام الكونغرس 30 يوما لمراجعة هذه الصفقة، وسط ترجيحات بأن يصادق عليها.

ويقول مراقبون إن الإدارة الأميركية لا تزال تنظر للسعودية على أنها حليف رئيسي لا غنى عنه في المنطقة، ولا تريد إدارة بايدن أن ترى المملكة تتجه صوب الشرق أي روسيا والصين، اللتين تبديان اهتماما بتعزيز العلاقات مع الرياض.

ويوضح المراقبون أن إدارة بايدن رغم ما توجهه من انتقادات للمملكة بشأن الملف الحقوقي، فإن الغلبة دائما تبقى للمصالح.

ويشير هؤلاء إلى أن إدارة بايدن أظهرت في أكثر من مناسبة حرصها على عدم تجاوز الرياض أو تهميشها، وهو ما ترجم في الزيارات المتكررة للمسؤولين الأميركيين للمملكة لطمأنتها قبيل انطلاق المفاوضات النووية مع إيران.

وكانت مصادر مطلعة كشفت لقناة "أن.بي.سي" الأميركية أن وزارة الخارجية لديها تحفظات بشأن السير في صفقة طائرات مسيرة مع قطر خشية إثارة قلق الرياض.

وذكر أحد المصادر أن "المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية يشعرون بالقلق من أن تثير هذه الصفقة غضب بعض حلفاء الولايات المتحدة، بما في ذلك السعودية والإمارات".

وكانت قطر طلبت من الولايات المتحدة بيعها طائرات مسلحة مسيرة العام الماضي، ولم يجد الطلب القطري أي رد الأمر الذي أثار غضب الدوحة، ومن المتوقع أن يطرح أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني هذا الملف على الطاولة خلال زيارته المرتقبة قريبا إلى واشنطن.

رغبة السعودية في التفاوض مع إيران تتلاشى

طهران – أعلن المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان الإيراني محمود عباس زادة مشكيني أن رغبة المملكة العربية السعودية في ترميم العلاقات مع بلاده تتلاشى.

ونقل موقع "انتخاب" الإيراني الجمعة عن مشكيني قوله "نتطلع إلى تعزيز العلاقات مع دول الجوار وبدء محادثات رسمية مع السعودية. وهناك حاجة إلى الاستعدادات وتطوير علاقات على مستوى الخبراء، لكن هذه الأمور لم تتوفر بعد"، وأن الظروف ليست مهيأة للمفاوضات الرسمية.

وأوضح المسؤول في البرلمان الإيراني "لقد رأينا إشارات من السعوديين كانت علامة على اهتمامهم بإعادة بناء العلاقات. لكن هذه الإشارات تضاءلت إلى حد ما حاليا، بل انعكس الأمر في بعض الحالات".

وأضاف "نسعى لتقوية العلاقات، لكن تنفيذ هذه الأهداف مرهون باستقرار مواقف الدول"، مشيرا إلى أن "سياستنا التي أعلنا عنها رسميا تتمحور حول آسيا ودول الجوار، ونحن ملتزمون بمتطلباتها".

ويقول مراقبون إن تراجع حماسة الرياض حيال المفاوضات مع طهران لم يكن مفاجئا، لاسيما في ظل عدم وجود أي بوادر لتغير في نهج إيران.

وبدأت إيران والسعودية في أبريل الماضي مسارا تفاوضيا برعاية العراق وتم عقد أربع جولات، ثلاث منها في عهد الحكومة الإيرانية السابقة، والجولة الرابعة هي الأولى في عهد حكومة الرئيس المحافظ إبراهيم رئيسي الذي تسلم الرئاسة في أغسطس الماضي.

وعقدت الجولة الأخيرة أواخر سبتمبر الماضي، ولم يعلن حتى اللحظة عن موعد الجولة المقبلة. وقال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان قبل أيام لوكالة رويترز "لقد أجرينا أربع جولات من المحادثات مع طهران حتى الآن"، مضيفا أن "المحادثات كانت ودية ولكنها لا تزال في سياق استكشافي. ونحن نأمل أن تحقق تقدما ملموسا (...) لكن حتى الآن، لم نحرز تقدما كافيا لنكون متفائلين".

وحول عقد جولة أخرى من المحادثات قال الوزير السعودي إنه لم يتم تحديد أي شيء "لكننا منفتحون على الاستمرار".

ويستبعد المراقبون أن تقود المفاوضات إلى أي انفراجة في العلاقة بين الخصمين الإقليميين في ظل إصرار طهران على تهديد الأمن القومي السعودي من خلال دعمها للمتمردين الحوثيين الذين يسعون اليوم جاهدين للسيطرة على كامل شمال اليمن ويستهدفون أراضي المملكة.

وكانت العلاقات بين الرياض وطهران شهدت قطيعة دبلوماسية تامة منذ مطلع عام 2016 إثر اقتحام سفارة المملكة في طهران خلال احتجاجات على إعدام السلطات السعودية رجل الدين الشيعي نمر النمر بموجب حكم قضائي صادر بحقه.

أذرع إيران تشل المفاوضات مع الرياض

هل ينجح الصدر في ترجمة انتصاره الانتخابي على أرض الواقع

الصدر يراهن على قوى سنية وكردية لتشكيل حكومة أغلبية

كتلة «تقدم» والحزب الديمقراطي يتريثان في بناء تحالفات

رغم مرور أسابيع على إعلان النتائج الأولية للانتخابات التشريعية العراقية، إلا أنه لم تتضح بعد معالم التحالفات النيابية في ظل التعقيدات التي يشهدها الوضع العراقي، والذي يبدو أنه يتجه نحو المزيد من التأزيم.

بغداد – بدأ الزعيم الشيعي مقتدى الصدر عقد سلسلة لقاءات في العاصمة العراقية بغداد مع قيادات شيعية وسنية، في سياق مساعيه لتشكيل تحالف نيابي يؤهله لتأليف حكومة "أغلبية وطنية".

والتقى الصدر على مدى يومي الخميس والجمعة رئيس البرلمان السابق وزعيم كتلة "تقدم" (السني) محمد الحلبوسي، ورئيس تيار "الحكمة" (الشيعي) عمار الحكيم.

واجتمع وفد من الهيئة السياسية للتيار الصدري الجمعة بممثلين عن الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة وزير الخارجية العراقي الأسبق هوشيار زيباري.

وجرت لقاءات تمهيدية بين الأطراف الأربعة خلال الفترة الماضية. وتقول أوساط سياسية إن الصدر يسعى جاهدا لتشكيل تحالف مع هذا الثلاثي، والذي سيعني في حال تحقق سحب البساط كليا من الفصائل الموالية لإيران.

وتشير الأوساط إلى أنه لا يمكن الجزم بما يمكن أن تصل إليه المفاوضات التي يقوم بها مقتدى الصدر، حيث إن الوضع دقيق جدا، ولا تريد قوى مثل الحزب الديمقراطي وكتلة تقدم أن تكون جزءا من الصراع الدائر داخل البيت الشيعي.

وترى الأوساط أن الأحداث الأمنية التي شهدتها العاصمة بغداد الجمعة بين أنصار الفصائل الموالية لإيران والقوى الأمنية، من شأنها أن تلقي بظلالها على مواقف تلك القوى وتدفعها إلى التريث في السير في أي تحالف، خشية أن تكتوي بنار أي انفجار للوضع قد يحدث.

وقال عمار الحكيم في تغريدة عبر حسابه على تويتر الجمعة "بحثنا خلال استقبالنا مقتدى الصدر مستجدات الأوضاع في العراق، ونتائج الانتخابات الأخيرة، واستحقاقات المرحلة القادمة"، فيما ذكر مكتب الحلبوسي مساء الخميس أن لقاء جرى بين الصدر والحلبوسي، دون الحديث عن تفاصيل بشأنه.

وبحسب بيان للتيار الصدري، فقد دعا رئيس وفد الكتلة حسن العذاري، خلال اجتماعه مع وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني، إلى أن تكون الحكومة العراقية المقبلة بعيدة عن أي تدخل خارجي. وأكد العذاري على أهمية المرحلة المقبلة بالنسبة للمواطن العراقي كونها مرحلة بناء وخدمات، مما سينعكس إيجابا على الوضع الأمني في البلاد .

وصرح هوشيار زيباري بـ"أن التيار الصدري من التيارات العقائدية النضالية وسيكون لهم دور مهم في هذه المرحلة"، دون إعطاء تفاصيل عن فحوى اللقاء.

هوشيار زيباري

التيار الصدري سيكون له دور مهم في هذه المرحلة

ونقل مصدر مقرب من رئيس فريق التفاوض في الحزب الديمقراطي الكردستاني قوله "ان الكتلة الكردية تتفاوض مع القوى الشيعية بحيل صدر".

وقال المصدر ان زيباري تحاور مع قادة الأحزاب الشيعية ممثلا عن كتلة كردية فائزة في الانتخابات وقادرة على التأثير في تشكيل الحكومة الجديدة.

ويرى مراقبون أن نجاح الصدر في تشكيل تحالف نيابي مع كتلة تقدم والحزب الديمقراطي الكردستاني وتيار الحكومة، يبقى واردا، لكن الأمر متعلق أيضا بتأثيرات القوى الخارجية في علاقة أساسا بالولايات المتحدة وإيران.

وسبق وأن هددت إيران كلا من الحزب الديمقراطي الكردستاني وكتلة تقدم من مغبة التحالف مع الصدر، واستثناء القوى الموالية لها، وفي المقابل تبدو الولايات المتحدة منكفئة على ذاتها.

وحصلت كتلة "تقدم" بزعامة الحلبوسي على 38 مقعدا، وحصد الحزب الديمقراطي الكردستاني 33 مقعدا، فيما حصلت كتلة "الحكمة الوطني" بزعامة الحكيم على مقعد واحد فقط من أصل 329 مقعدا.

وفي حال نجح التيار الصدري الذي تصدر نتائج الانتخابات التشريعية بواقع 73 مقعدا، في إقناع هذه القوى وعدد من المستقلين بالانضمام إليه ستكون له الأغلبية التي تؤهله لتشكيل الحكومة المقبلة.

وقال القيادي في تيار الحكمة بليغ أبوكلل في تصريحات سابقة إنه "يستبعد إمكانية تشكيل حكومة أغلبية وطنية، وفق المعادلة التي أنتجتها الانتخابات، إلا إذا تمكن التيار الصدري، أو قوى الإطار التنسيقي من تشكيل أغلبية وطنية بعد طمأنة الشركاء بأن لا يكون هناك إقصاء لهم".

ورجح أبوكلل "عدم مشاركة التيار في الحكومة المقبلة، لكن حتى الآن ليس هناك قرار نهائي في المكتب السياسي، غير أن قرار عدم المشاركة قريب إلى الحسم".

ويسعى الصدر إلى تشكيل حكومة "أغلبية وطنية"، وهو ما يتعارض ورغبة القوى الموالية لإيران التي تضغط باتجاه تشكيل حكومة توافقية لتدارك الخسارة الانتخابية، والبقاء ضمن معادلة السلطة في العراق.

وواجهت النتائج الأولية للانتخابات اعتراضات واسعة من قوى وفصائل شيعية متنفذة، إثر خسارتها الكثير من مقاعدها البرلمانية، إذ يقول المعترضون إن النتائج "مفبركة" و"مزورة"، ويطالبون بإعادة فرز جميع الأصوات يدويا.

ويرى متابعون أن الصدر يبدو مصرا على موقفه لجهة تشكيل حكومة أغلبية، وإظهار التزامه بتعهدات قطعها لناخبيه بالقطع مع سياسة المحاصصة التي كان لسنوات طويلة جزءا منها.

الكويت تعدل عن ترحيل العمال الوافدين ممن تجاوزوا الستين

الكويت – قررت السلطات الكويتية إلغاء قرار يحظر منح أذون عمل للوافدين الأجانب الذين يبلغ عمرهم 60 عاما فما فوق، والذي أثار جدلا كبيرا على مدار الأشهر الماضية.

ووافقت إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة الكويتية في اجتماعها الخميس برئاسة وزير التجارة والصناعة عبدالله السلمان على إلغاء القرار رقم 520 لسنة 2020، الذي يقضي بحظر إصدار أذون عمل جديدة في البلاد لمن بلغ 60 عاما فما فوق من العمالة الوافدة حملة شهادات الثانوية العامة وما دونها وما يعادلها من شهادات.

وكشفت مصادر مطلعة أنه تقرر إصدار قرار جديد، حيث يكون تجديد إذن العمل لوافدي الـ60 عاما مقابل 500 دينار سنويا، بالإضافة إلى تأمين صحي تتراوح قيمته ما بين 500 و700 دينار سنويا.

وذكرت وسائل إعلام محلية أنه سيتم فتح النظام الآلي لتجديد إقامات هذه الفئة فور اعتماد وزير التجارة والصناعة للقرار، بالإضافة إلى اعتماد صيغة التأمين الموحدة والربط بين شركات التأمين وإدارة القوى العاملة.

ونقلت صحيفة "الجريدة" الكويتية عن مصادر مطلعة بأن مجلس إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة قرر "تشكيل لجنة لمراجعة كل رسوم تجديد أذونات العمل في الكويت بهدف رفع قيمتها".

ورجحت المصادر رفع الرسوم الخاصة بالخدمات والمعاملات الحكومية التي تقدمها هيئة القوى العاملة للوافدين بنسب قد تتجاوز 500 في المئة عما هو معمول به حاليا، خصوصاً أن الرسوم التي تُحصلها الكويت من الوافدين تعتبر الأقل بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وصدر قرار العام الماضي يقضي بوقف منح العمال الوافدين ممن بلغوا الستين عاما أذونا للعمل داخل الإمارة التي تشهد أوضاعا صعبة نتيجة تذبذب أسعار النفط وجائحة كورونا.